

Distr.: General  
10 February 2010  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة  
تنفيذ إعلان منح الاستقلال  
للبلدان والشعوب المستعمرة

توكيلاو

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	.....	أولا - لمحة عامة .....
٣	.....	ثانيا - التطورات الدستورية والسياسية .....
٣	.....	ألف - الحكم الذاتي المحلي .....
٥	.....	باء - عملية الاستفتاء .....
٦	.....	ثالثا - الأحوال الاقتصادية .....
٦	.....	ألف - لمحة عامة عن الحالة الاقتصادية .....
٧	.....	باء - المساعدة المقدمة إلى توكيلاو من الدولة القائمة بالإدارة .....
٨	.....	جيم - النقل والاتصالات .....
١٠	.....	دال - إمدادات الطاقة الكهربائية .....



- ١٠ ..... رابعا - الأحوال الاجتماعية .
- ١٠ ..... ألف - التعليم .
- ١٠ ..... باء - الرعاية الصحية .
- ١١ ..... خامسا - العلاقات الخارجية .
- ١٢ ..... سادسا - مركز الإقليم في المستقبل .
- ١٢ ..... ألف - موقف حكومة الإقليم .
- ١٢ ..... باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة .
- ١٣ ..... جيم - نظر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في المسألة .
- ١٤ ..... دال - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة .

## أولا - لمحة عامة

١ - توكيلاو<sup>(١)</sup> إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، تتولى إدارته نيوزيلندا، ويتألف من ثلاث جزر مرجانية صغيرة في الجزء الشمالي من جنوب المحيط الهادئ (فاكافو، ونوكونونو، وأتافو)، وتبلغ مساحته الإجمالية ١٢,٢ كيلومترا مربعا تقريبا. وتتكون كل جزيرة مرجانية من قطع أرض لا يزيد عرضها عن ٢٠٠ متر ولا يتجاوز ارتفاعها عن مستوى سطح البحر خمسة أمتار. ويعد إقليم ساموا الواقع على بعد ٤٨٠ كيلومترا جنوبا أقرب إقليم كبير مجاور، كما أنه نقطة الاتصال الرئيسية لتوكيلاو مع العالم الخارجي.

٢ - وأهالي توكيلاو هم بولينيزيون تربطهم بساموا وشائج لغوية وأسرية وثقافية. وفي التعداد السكاني الأخير، الذي أجري في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بلغ عدد السكان المقيمين بصفة قانونية ٤٦٦ ١ نسمة، وتوزع عدد السكان المسجلين في كل جزيرة مرجانية على النحو التالي: أتافو، ٥٢٤؛ فاكافو، ٤٨٣؛ نوكونونو، ٤٢٦. وهناك عدد إضافي يبلغ ٣٣ فردا من التوكيلاويين الذين تم تسجيلهم في أيبا، بساموا. ويحق لأهالي توكيلاو، باعتبارهم من مواطني نيوزيلندا، أن يقيموا في نيوزيلندا، وبالتالي في أستراليا أيضا. وفي عام ٢٠٠٦، أعلن ما يقرب من ٧ ٠٠٠ شخص في نيوزيلندا أنهم من مواطني توكيلاو. ويوجد أيضا في أستراليا، وساموا الأمريكية، وساموا جاليات توكيلاوية كبيرة.

٣ - والمسؤول النيوزيلندي الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن العلاقات مع توكيلاو هو حاكم توكيلاو، الذي يوجد مقره في ويلينغتون، ويعينه وزير خارجية نيوزيلندا. ويرأس الحاكم مكتب الحاكم، الذي يضطلع بالمسؤولية اليومية عن إدارة العلاقات بين نيوزيلندا وتوكيلاو. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، عُيّن ديفيد بايتون حاكما للإقليم لولاية مدتها ثلاث سنوات. وفي انتظار صدور قرار بتعيين حاكم جديد، يتولى حاليا وزير الخارجية والتجارة لنيوزيلندا، جون ألان، تصريف المهام المرتبطة بهذا المنصب.

## ثانيا - التطورات الدستورية والسياسية

### ألف - الحكم الذاتي المحلي

٤ - تشير ورقات العمل السابقة المتعلقة بمسألة توكيلاو (انظر A/AC.109/2001/5، و A/AC.109/2002/6، و A/AC.109/2003/10، و A/AC.109/2004/8، و A/AC.109/2005/3)، إلى أن عملية التطور الدستوري الحالية تنبع من القرار الذي اتخذته مجلس الفونو العام (الهيئة

(١) استُقيت المعلومات الواردة في هذا الورقة من مصادر منشورة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات المخالة إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

النيابية الوطنية لتوكيلاو) في عام ١٩٩٨، القاضي باعتماد تقرير شامل معنون "بيت توكيلاو الحديث"، يتناول المسألة الأساسية التي تواجه توكيلاو في سعيها إلى وضع إطار دستوري يناسب جماعة تتمتع بالحكم الذاتي وتكون الجزيرة المرجانية أو القرية أساسها، وتحترم الأعراف التقليدية لصنع القرار.

٥ - ووفقاً للأحكام التي ينص عليها تقرير "بيت توكيلاو الحديث" لعام ١٩٩٨، صار أعضاء مجلس الفونو العام يُنتخبون الآن على أساس التناسب في تمثيل القرى، حيث يُنتخب المندوبون عن طريق الاقتراع العام في القرية، بدلا من نظام التمثيل المتساوي للقرى الذي كان ساريا في السابق. وفي عام ٢٠٠٤، اتخذت قرارات أخرى بشأن أسلوب تعيين رئيس مجلس الفونو العام، وبشأن دور ومسؤوليات مجلس الحكومة القائمة المكوّن من ستة أشخاص، الذي يقوم مقام الحكومة التنفيذية حينما لا يكون مجلس الفونو العام منعقدا. ويتألف المجلس من ثلاثة من الفيبول (مثل كل قرية) وثلاثة من البولينوكو (عمدة كل قرية). ويتناوب ممثلو القرى الثلاثة على منصب "أولو أو توكيلاو"، أو رئيس الحكومة، على أساس سنوي. وفي عام ٢٠٠٩، شغل المنصب ممثل قرية فاكاوفو. وكان من المقرر أن يشغل ممثل قرية أتافو منصب "أولو أو توكيلاو" لعام ٢٠١٠ في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٠.

٦ - وتجري الانتخابات لمنصب ممثل القرية وعمدة القرية وعضو مجلس الفونو العام في كل قرية في كانون الثاني/يناير، مرة كل ثلاث سنوات. وجرى آخرها في الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. والتمثيل في مجلس الفونو العام حاليا هو كما يلي: أتافو، سبعة مندوبين؛ ونوكونونو، ستة مندوبين؛ وفاكاوفو، سبعة مندوبين.

٧ - ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٤، تتولى مجالس القرى الثلاثة كامل المسؤولية عن جميع الخدمات العامة في القرى. ويعزى هذا القرار إلى نهج بيت توكيلاو الحديث، القاضي بأن يقوم مجلس الشيوخ التقليدي في كل من جزيرة على حدة مقام الأساس لأي هيكل من هياكل الحكم في المستقبل. وبموجب ذلك الترتيب، تقوم مجالس القرى الثلاثة بتفويض السلطة إلى مجلس الفونو العام فيما يتعلق بالأنشطة التي تقتضي المعالجة على المستوى الوطني (انظر A/AC.109/2005/3). أما الجانب المتبقي من مشروع البيت الحديث، المعروف باسم أصدقاء توكيلاو (أي إبقاء الجالية التوكيلاوية في نيوزيلندا وغيرها من الأطراف المعنية على علم بالتطورات) فيتولاه مكتب مجلس الحكومة القائمة في توكيلاو، ومكتب الحاكم في ويلينغتون. وقد تم إدماج مكتب الحاكم في وحدة أكبر للعلاقات الخاصة، تتولّى المسؤولية عن علاقة نيوزيلندا مع توكيلاو (وكذلك مع نيوي)، وينتمي موظفوها لكل من وزارة

الخارجية ووكالة نيوزيلندا للتنمية الدولية. ويعمل أحد موظفي الخدمة العامة لتوكيلاو في مكتب الحاكم.

## باء - عملية الاستفتاء

٨ - في عام ٢٠٠٣، اتخذ مجلس الفونو العام قرارا رسميا، بدعم من جميع مجالس القرى الثلاثة، يقضي بـ "تأييد الحكم الذاتي في ارتباط حر مع نيوزيلندا بوصفه الخيار الذي سيحري بحثه بنشاط مع حكومة نيوزيلندا". وخلال الزيارة التي قامت بها رئيسة وزراء نيوزيلندا آنذاك إلى توكيلاو في آب/أغسطس ٢٠٠٤، أعربت عن ترحيبها بالقرارات التي اتخذتها توكيلاو بشأن وضعها السياسي في المستقبل، وأكدت لتوكيلاو صداقة نيوزيلندا ودعمها المتواصلين وهي تضي نحو نيل حق تقرير المصير.

٩ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، وافق مجلس الفونو العام على مشروع الدستور، باعتباره أساسا للعملية المقترحة لتقرير المصير، وكذلك على نص مشروع معاهدة الارتباط الحر بين توكيلاو ونيوزيلندا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أعطى مجلس وزراء نيوزيلندا الجديد موافقته الرسمية. ويتألف ما يسمى "حزمة الاستفتاء" من مشروع المعاهدة ومشروع الدستور، ويشكل أساسا للاستفتاء على تقرير المصير. وتمشيا مع قرار مجلس الفونو العام، من اللازم توافر أغلبية عامة بنسبة الثلثين من الأصوات الصحيحة لإجراء أي تغيير في وضع توكيلاو.

١٠ - ونظم أول استفتاء بشأن تقرير المصير بالتتابع في آيبا وفي الجزر المرجانية الثلاث في الفترة من ١١ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (انظر A/AC.109/2006/20). ولم يحقق الاستفتاء أغلبية الثلثين المطلوبة، حيث بلغت نسبة أصوات التوكيلاويين الصحيحة لصالح الحكم الذاتي في ارتباط حر مع نيوزيلندا ٦٠ في المائة. واعتبرت الأمم المتحدة التي اضطلعت رسميا برصد الاستفتاء أن العملية اتسمت بالمصداقية وكانت تعبيراً عن إرادة شعب توكيلاو. وقام أيضا بمراقبة عملية الاستفتاء ممثل عن اللجنة الخاصة، يرافقه موظف للشؤون السياسية تابع لإدارة الشؤون السياسية.

١١ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، صوت مجلس الفونو العام على إجراء استفتاء ثان بشأن حق التوكيلاويين في تقرير المصير في أواخر عام ٢٠٠٧. وتقرر أن يظل الدستور المقترح ومشروع المعاهدة المشار إليهما عادة بحزمة تقرير المصير دون تغيير، وأن تظل أغلبية الثلثين هي العتبة القانونية لقبول هذا الاقتراح.

١٢ - ونُظِم الاستفتاء الثاني في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وكانت نسبة المؤيدين، التي بلغت ٦٤,٤ في المائة، مرة أخرى تحت عتبة أغلبية الثلثين اللازمة، مما ترك مركز الإقليم على حاله (انظر A/AC.109/2007/19). وكما كان الحال مع الاستفتاء الأول، اضطلعت الأمم المتحدة برصد التصويت رسمياً، بحضور ممثلين عن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار وإدارة الشؤون السياسية كمراقبين.

١٣ - وعقب ظهور نتائج الاستفتاء الثاني، طلب مجلس الفونو العام إلى حكومة نيوزيلندا أن تبقي حزمة تقرير المصير برمتها (أي مشروع المعاهدة ومشروع الدستور اللذين تم الاتفاق عليهما وشكلا أساساً للاقتراعين السابقين) على طاولة البحث. ولاحظ مجلس الحكومة القائمة أن توكيلاو يمكن أن تقوم في المستقبل بتغيير عتبة أغلبية الثلثين في الاستفتاء، ولكن ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة أن تكون هذه العتبة مدعومة بغالبية واضحة في كل قرية لضمان الوحدة. ولاحظ مجلس الحكومة القائمة أيضاً التزام توكيلاو القوي بتقرير المصير، ورغبتها في أن يكون لها دستور، حتى وإن كان لا يشمل أحكام الحكم الذاتي مع الارتباط الحر.

١٤ - وأقرت نيوزيلندا نتائج الاستفتاءين اللذين لم يحققا مستوى التأييد الذي حدده مجلس الفونو العام في توكيلاو لإحداث تغيير في الوضع، وأعربت عن قبولها. وفي إطار متابعة نتيجة استفتاء عام ٢٠٠٧، اجتمعت رئيسة وزراء نيوزيلندا مع قادة توكيلاو في شباط/فبراير ٢٠٠٨ لمناقشة الخطوات التالية في العلاقة بين نيوزيلندا وتوكيلاو. وأُتفق على ضرورة أن "تتوقف" توكيلاو "مؤقتاً" عن السعي إلى تقرير المصير، وأن تركز بالأحرى على تلبية احتياجات توكيلاو الأساسية.

## ثالثاً - الأحوال الاقتصادية

### ألف - لمحة عامة عن الحالة الاقتصادية

١٥ - تواجه توكيلاو عقبات رئيسية في مجال النمو الاقتصادي، بما في ذلك المعوقات الطبيعية كصغر حجمها، وموقعها المنعزل، والتباعد الجغرافي بين الجزر المرجانية، ونقص الموارد الطبيعية، والتعرض للكوارث الطبيعية (مثل الأعاصير). وقد أمكن حتى الآن المحافظة على الاستقرار الاقتصادي لتوكيلاو نتيجة لارتفاع مستويات المساعدة المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة. وبفضل المساعدة المستمرة المقدمة من نيوزيلندا، يعتزم مجلس حكومة توكيلاو القائمة مواصلة التركيز على تنفيذ شتى المشاريع الأساسية المتصلة بالهياكل الأساسية

وبتقديم الخدمات الأساسية والنقل البحري، وكذلك تطوير القرى وتعزيز مجلس الفونو العام ومجلس حكومة توكيلاو القائمة والخدمة العامة في توكيلاو.

١٦ - وتتمتع توكيلاو بمزيج فريد من موارد الإيرادات التقليدية والحديثة. وبفضل التمويل الحكومي، يتلقى العديد من القرويين أجورا منتظمة مقابل تنفيذ واجبات قروية متنوعة تتراوح بين أعمال البناء وشحن القوارب وتقديم المساعدة إلى مجلس الفونو العام وسائر الكيانات العامة. وقد استثمرت أموال كثيرة لتوسيع نطاق مصائد الأسماك التجارية؛ إلا أن النهج المفضل لا يزال يتمثل في إبقاء استغلال مصائد الأسماك الحرفية عند مستوى الكفاف نظرا لأن الافتقار إلى وسائل نقل موثوقة يجعل منافسة مصائد أسماك ساموا الأقرب إلى الأسواق أمرا حافلا بالتحديات.

١٧ - وتؤدي القيم والممارسات التقليدية والمجتمعية دورا رئيسيا في المساهمة في إرساء حالة من الرفاه العام والمساواة في الإقليم، كما تدل على ذلك مبادئ إعادة توزيع الثروة التقليدية (نظام "إناتي") والأهمية التي تولى للتمسك بمفهوم الأسرة و/أو الأسرة الممتدة. ويقتضي تقليد "إناتي" إيداع الأغذية والمنتجات في موقع مركزي، ثم يقوم الموزعون بتقسيمها على أساس "مجموعات حصص". ويكفل هذا المبدأ نظاما مأمونا للتوزيع يلبي احتياجات كل فرد من أفراد المجتمع المحلي، بمن فيهم المسنون والأرامل والوالد الوحيد أو الوالدة الوحيدة والأطفال.

١٨ - وقد تمكنت توكيلاو من الاحتفاظ بعدد ثابت من السكان نوعاً ما. وللاستمرار على هذا النهج وتفادي هجرة الأشخاص من ذوي المهارات، تدرك كل من توكيلاو ونيوزيلندا أنه يجب الإبقاء على الخدمات الأساسية في مستويات تعزز الثقة في نوعية الحياة في جزر توكيلاو المرجانية.

## باء - المساعدة المقدمة إلى توكيلاو من الدولة القائمة بالإدارة

١٩ - استمرت المناقشة طوال عام ٢٠٠٩ داخل توكيلاو ومع نيوزيلندا بشأن الأهداف والمقاصد الملائمة والقابلة للتحقيق في مجال التنمية الاقتصادية. وأكد كل من توكيلاو ونيوزيلندا من جديد التزامهما بتحديد الأنشطة والمشاريع التي يمكن إنشاؤها والاحتفاظ بها بشكل قابل للاستمرار.

٢٠ - وتقدم المساعدة بموجب أحكام ترتيبات للدعم الاقتصادي مدتها ثلاث سنوات. ووقع أحدث هذه الترتيبات كل من وزير خارجية نيوزيلندا، ورئيس حكومة توكيلاو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتشمل الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه

٢٠١٠، وتخصص لتوكيلاو مبلغا يصل إلى ٤٣,١٨ مليون دولار نيوزيلندي من المساعدات<sup>(٢)</sup>، عن طريق تبرعات للصندوق الاستئماني الدولي لتوكيلاو، الذي أنشئ رسمياً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. والغرض من هذا الصندوق هو توفير الأمن عبر الأجيال، وأن يكون مصدراً مستقلاً للدخل في توكيلاو مستقبلاً. وبفضل التبرعات المقدمة من توكيلاو ونيوزيلندا وأستراليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بلغت الأموال الموجودة في الصندوق حالياً قرابة ٥٦ مليون دولار نيوزيلندي.

٢١ - وتخضع ميزانية توكيلاو العامة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ لسيطرة توكيلاو الآن بعد أن كانت تسيطر في الماضي على عنصر دعم الميزانية فحسب، وليس على الأموال الموجهة لمساعدة المشاريع. ولا تزال نيوزيلندا هي المصدر الرئيسي للدعم الاقتصادي. وبحلول الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، ارتفعت المساعدة العامة المقدمة من نيوزيلندا إلى توكيلاو لتصل إلى ١٩,٥ مليون دولار نيوزيلندي.

## جيم - النقل والاتصالات

٢٢ - لا توجد في توكيلاو مهابط للطائرات، ويتمثل خيار النقل الرئيسي المتاح لها في سفينة وحيدة هي "سفينة م.ف. توكيلاو" (MV Tokelau)، ذات القدرة المحدودة على نقل البضائع والركاب، وهي تقوم برحلة كل أسبوعين بين توكيلاو وآيبا، وتتولى أيضاً تقديم خدمات النقل بين الجزر المرجانية. وقد خلصت بعثة الأمم المتحدة التي زارت الإقليم في آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى أن عدم وجود خيارات نقل أخرى يمثل عقبة من أكبر العقبات التي تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم، وأوصت بالنظر بجدية في إمكانية فتح خط لعبارة توفر خدمات النقل بين الجزر المرجانية، وإقامة مهبط للطائرات في إحداها. وقد بدأت نيوزيلندا منذ عام ٢٠٠٣ في تغطية التكاليف اللازمة لتسيير رحلات إضافية لسفن أكبر حجماً تستأجرها من شركة ساموا المحدودة للنقل البحري. وإقراراً من نيوزيلندا بأن جودة خدمات النقل البحري التي تربط بين جزر توكيلاو المرجانية، وإقامة صلات مع ساموا تشكلان محور قدرة هذه الجزر على الاستمرار، فقد تعهدت، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، بإعادة النظر في هذه الخدمة بشكل شامل. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أعلن وزير خارجية نيوزيلندا أنه نتيجة للدراسة الاستقصائية التي أجريت في آب/أغسطس ٢٠٠٩، صدقت جمعية لويديز للتصنيف على صلاحية سفينة "م.ف. توكيلاو" للإبحار بأمان على مدى السنتين المقبلتين. وفي مطلع شباط/فبراير ٢٠١٠، شدد رئيس حكومة

(٢) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كان دولار نيوزيلندا يساوي ٠,٥٨ دولار من دولارات الولايات المتحدة.



توكيلاو المنتهية ولايته، من جانبه، على ما يكتسيه وجود خدمة النقل البحري والاتصالات الملائمة من أهمية، وأعرب عن أمله في إحراز تقدم في هذا الصدد عما قريب. وأشارت الوكالة الدولية النيوزيلندية للمعونة والتنمية (-www.nzaid.govt.nz/library/docs/factsheet-tokelau.pdf) إلى أنه من المتوخى الشروع في أواخر عام ٢٠١١ في تسيير خدمة جديدة للنقل البحري تتسم بمزيد من الأمان وبقدرة أكبر على شحن السلع ونقل الركاب وتلبية طلباتهم.

٢٣ - وتشكل الأعمال الجارية لتطوير الهياكل الأساسية في توكيلاو وصيانة المرافق القائمة مظهرا رئيسيا من مظاهر العلاقات بين توكيلاو ونيوزيلندا. وتضطلع حكومة توكيلاو بمسؤولية البت في ترتيب أولويات المشاريع، سواء على مستوى قطاع الخدمات العامة أو مجالس القرى. وقد منحت الأولوية العليا لتحسين المدارس ومراكز الرعاية الصحية في كل جزيرة من الجزر المرجانية أثناء الدورة البرنامجية الحالية.

٢٤ - وتم ضخ استثمارات كبيرة على مدى أكثر من عشر سنوات لتسيير الاتصالات بين أبناء توكيلاو في ما بين جزيرة مرجانية وأخرى، وأيضا بينهم وبين العالم الخارجي. وأنشئت في عام ١٩٩٧ شركة توكيلاو للاتصالات السلكية واللاسلكية، بتكلفة أربعة ملايين دولار نيوزيلندي، لتوفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية. ولتوكيلاو أيضا موقع على الشبكة العالمية (www.dot.tk)، افتتح في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وهو يوفر أسماء النطاقات مجانا ولقاء رسوم لفتح صفحات على الشبكة العالمية. والموقع ثمرًا لاتفاق منح التراخيص التجارية المبرم بين الشركة المذكورة وشركة تالوها الخاصة (Taloha Inc.). ويُفترض أنه سيصدر بعض العائدات على الإقليم دون تحميل الشركة أي نفقات على المعدات<sup>(٣)</sup>. وبناء على طلب من الجزر المرجانية، شرعت الشركة في نصب معدات جديدة في الجزر في عام ٢٠٠٩ لتعزيز خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في القرى وللمساعدة على إيجاد فرص للتعلم عن بعد عن طريق الإنترنت.

٢٥ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢، افتتحت، بتمويل من نيوزيلندا، محطات إذاعية تعمل بالتضمين الترددي (FM) في كل جزيرة من الجزر المرجانية. وتعتبر هذه المحطات الإذاعية وسيلة ممتازة للحفاظ على تراث الإقليم الثقافي، ولتسيير نقل المعلومات والشفافية فيما يتعلق بالمسائل التي تمم السكان وبتخاذ القرارات، لأنها تنقل وقائع الاجتماعات التي يعقدها مجلس الشيوخ في كل جزيرة من الجزر المرجانية.

(٣) نشرة صحفية عنوانها "صناعة التاريخ" (شباط/فبراير ٢٠٠٢)، ومعلومات محالة من حاكم توكيلاو.

## دال - إمدادات الطاقة الكهربائية

٢٦ - بدأت الأعمال في عام ٢٠٠١ لتركيب شبكة لتوليد الطاقة الكهربائية بالديزل في الجزر المرجانية الثلاث جميعها، تحت رعاية الوكالة النيوزيلندية للتنمية الدولية. وأنجز الجزء الأعظم من الأعمال في عام ٢٠٠٨، بتكلفة حوالي ٣ ملايين دولار نيوزيلندي. وتظل توكيلاو ملتزمة التزاما قويا بالاعتماد إلى أقصى حد على الطاقة المتجددة لأسباب بيئية واقتصادية، وهي تعكف حاليا على وضع الاستراتيجيات الملائمة. وتم تنفيذ مشروع تجريبي لتوليد الكهرباء الفولطا ضوئية، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإضافة إلى تبرعات الحكومة الفرنسية، وهو يغطي ١٥ أسرة معيشية في فاكاوفو، ويوجد حاليا قيد التقييم. ومن المقرر تنفيذ مشاريع مماثلة لفائدة مجتمعات محلية أخرى في توكيلاو.

## رابعا - الأحوال الاجتماعية

### ألف - التعليم

٢٧ - ينص نظام التعليم الإلزامي في توكيلاو على إتاحة التعليم الأساسي والثانوي للجميع. وبإمكان توكيلاو، بوصفها عضوا في جامعة جنوب المحيط الهادئ، الاستفادة أيضا من نظام التعليم عن بعد الذي توفره الجامعة المذكورة وذلك عن طريق محطة ساتلية أنشئت في أتافو. وبالرغم من الأموال الكثيرة المخصصة للتعليم منذ سنوات عديدة، لا يزال المستوى التعليمي في الجزر متدنيا نسبيا. وهذا سبب رئيسي يدفع أعدادا كبيرة من الأسر إلى مغادرة الجزر، بحثاً عن فرص أفضل لتعليم أبنائها في ساموا ونيوزيلندا وأماكن أخرى. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يتواصل تنفيذ برنامج واسع النطاق لتحديد الهياكل الأساسية في توكيلاو، وهو يتضمن، في مرحلة أولى، إنشاء مدارس جديدة في أتافو وفاكاوفو. وتُكرس الجهود أيضا لتطوير المناهج الدراسية وتدريب مديري المدارس والموظفين الأقدمين وتمديد فترة ارتياد المدرسة في المرحلة الثانوية في عام ٢٠٠٩ لتغطي العام الدراسي الثالث عشر. وتعمل توكيلاو أيضا عن كثب مع أمانة جماعة المحيط الهادئ لاستكشاف سبل أفضل للاتصال بالإنترنت.

### باء - الرعاية الصحية

٢٨ - إن تقديم خدمات صحية كافية إلى سكان ثلاث جزر متناثرة، ترتبط ببقية العالم عن طريق النقل البحري، سيظل دائما واحدا من أكبر التحديات التي تواجهها توكيلاو.

٢٩ - والمتبرعون الرئيسيون غير المحليين لقطاع الرعاية الصحية هم الحكومة النيوزيلندية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى حكومة أستراليا وأمانة جماعة المحيط الهادي. وتمثل الأولويات المحددة للخطط الصحية الوطنية في ما يلي: (أ) توفير الرعاية الصحية في الجزر والمجتمعات المحلية؛ (ب) الأخذ بأساليب حياة صحية؛ (ج) إقامة شراكات في مجال الصحة؛ (د) استحداث خدمات للرعاية الصحية الأولية يمكن الاستفادة منها؛ (هـ) مشاركة المجتمعات المحلية بشكل مكثف؛ (و) تطوير نظام الخدمات الصحية وتحسينه.

٣٠ - ولكل جزيرة من جزر توكيلاو المرجانية مركز للرعاية الصحية الأساسية مزود بموظفين ومعدات على نحو يمكنه من تقديم الرعاية الطبية الأساسية والخدمات ذات الصلة بها. ويُمنح هذا المجال الأساسي من احتياجات توكيلاو قدرا كبيرا من الاهتمام والأموال. وتقوم نوكونونو، في إطار البرنامج الشامل لتجديد الهياكل الأساسية، بإدخال تحسينات كبرى على مركز الرعاية الصحية الموجود فيها.

٣١ - وترى منظمة الصحة العالمية أن الوضع الصحي العام لأبناء توكيلاو جيداً بشكل معقول؛ بيد أن معدل استهلاك التبغ والكحول مرتفع نسبياً في أوساط البالغين، وبخاصة الذكور. وظاهرة السمنة واسعة الانتشار، إذ تعاني منها نسبة ٧٠ في المائة من الرجال ونسبة ٨٣ في المائة من النساء في الفئة العمرية المتراوحة بين ٣٠ و ٣٩ عاماً، ويعود ذلك إلى نوعية النظام الغذائي والحمول البدني<sup>(٤)</sup>.

## خامسا - العلاقات الخارجية

٣٢ - تنص الفقرتان ٩ و ١٠ من بيان مبادئ الشراكة على أن توكيلاو، بوصفها إقليمًا غير متمتع بالحكم الذاتي، لا تتمتع حالياً بالشخصية القانونية الدولية الكافية للدخول في التزامات قانونية دولية رسمية كدولة في حد ذاتها. ونيوزيلندا مسؤولة عن الدخول في أي التزامات من هذا القبيل بالنيابة عن توكيلاو، بعد التشاور مع توكيلاو بشأن رغباتها. وتشارك توكيلاو في المنظمات الإقليمية والدولية بحكم حقها الذاتي بقدر ما تقبل تلك المنظمات بهذه المشاركة.

٣٣ - وتوكيلاو عضو في وكالة مصائد الأسماك لمتدى جنوب المحيط الهادئ، وجماعة جنوب المحيط الهادئ، وجامعة جنوب المحيط الهادئ، والبرنامج البيئي الإقليمي للمحيط الهادئ. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، قبُلت توكيلاو كعضو منتسب في لجنة العلوم

(٤) وفر هذه المعلومات مكتب منظمة الصحة العالمية في ساموا.

الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ. وفي أواخر ذلك الشهر، حضر رئيس حكومة توكيلاو اجتماع منتدى جزر المحيط الهادئ، حيث جرى الترحيب بتوكيلاو بصفة مراقب. وتوكيلاو عضو منتسب في منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

٣٤ - وإلى جانب العلاقة التي تربط توكيلاو بنيوزيلندا، تشكل ساموا جهة اتصال ثنائية أخرى هامة لتوكيلاو. فالاتصالات مستمرة مع ساموا في العديد من المجالات المهمة لتوكيلاو. ومن الأمثلة العملية الدالة على تنامي علاقات التعاون مع ساموا ما يجري من أعمال لتمكين توكيلاو من شحن نفايات غير قابلة للتحلل الحيوي إلى ساموا للتخلص منها.

## سادسا - مركز الإقليم في المستقبل

### ألف - موقف حكومة الإقليم

٣٥ - في الكلمة التي ألقاها رئيس حكومة توكيلاو أثناء اجتماع اللجنة الخاصة، في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قال إنه في حين تظل توكيلاو ملتزمة كل الالتزام بتقرير المصير، فإن نتائج الاستفتاءين اللذين أجريا حتى الآن لم تدعم تغيير الوضع. وستمر سنوات عديدة قبل أن ينظر مجلس الفونو العام في تنظيم استفتاء جديد. وفي هذه الأثناء، هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتعزيز القدرات والهياكل الأساسية المحلية وتشجيع التنمية الاقتصادية. وفي ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، تتخذ توكيلاو الخطوات اللازمة لكفالة استخدام مواردها الشحيحة على نحو رشيد، ولا سيما من خلال تحديد الأولويات الإنمائية، ووضع أهداف واقعية، والعمل على دمج ممارسات الإدارة السليمة في نظمها الإدارية العامة. وسيعاد ترتيب النفقات الحكومية وفقا لذلك. ويجسد الدعم الاقتصادي القوي الذي تقدمه نيوزيلندا إلى توكيلاو التقدم الذي أحرزته توكيلاو والالتزام نيوزيلندا المستمر تجاه هذا الإقليم.

٣٦ - وأقر رئيس حكومة توكيلاو بالالتزام اللجنة الخاصة بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وأضاف أن الإقليم سيواصل التطلع إلى توجيهات اللجنة الخاصة في هذا الصدد.

### باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٣٧ - حافظت نيوزيلندا، بوصفها الدولة القائمة بإدارة توكيلاو، على التزامها القوي والراسخ إزاء تطلعات شعب توكيلاو ومبدأ تقرير المصير على السواء. وما فتئت تدعم تطلعات توكيلاو إلى ممارسة حقها في تقرير المصير. وقدمت نيوزيلندا، في الاستفتاءين اللذين

نظماً بشأن مسألة تقرير المصير، كل الدعم المناسب لتوكيلاو في جهودها الرامية إلى تحديد إرادة شعبها فيما يتعلق بإمكانية تغيير مركزها. وقد سجل حكّام الإقليم وممثلو نيوزيلندا لدى الأمم المتحدة، الواحد تلو الآخر، أمام اللجنة الخاصة ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، معلومات كاملة عن دعم نيوزيلندا لتوكيلاو في هذه المسألة. ورحبت اللجنتان في مناسبات عديدة بهذا الموقف الذي يراعي احتياجات شعب توكيلاو وتطلعاته.

٣٨ - وفي الكلمة التي ألقته ممثلة نيوزيلندا أمام اللجنة الخاصة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قالت إن هناك هدفاً أساسياً يتمثل في توفير الخدمات الأساسية وهيئة نوعية حياة جيدة لشعب توكيلاو. وستواصل نيوزيلندا العمل مع توكيلاو لتلبية احتياجات شعبها، وهي ترحب بالاهتمام المتواصل الذي توليه اللجنة الخاصة للموضوع.

٣٩ - وفي الكلمة التي ألقته ممثلة نيوزيلندا أمام اللجنة الرابعة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، قالت إنه قد مضى عامان منذ صوّت شعب توكيلاو في استفتاء على تقرير المصير تحت إشراف الأمم المتحدة، حيث لم يتوصل الناخبون في توكيلاو للمرة الثانية إلى الحد الذي وضعه بأنفسهم لتغيير الوضع من إقليم إلى حكم ذاتي في ارتباط حر مع نيوزيلندا. وقررت توكيلاو ونيوزيلندا منذئذ التركيز في المقام الأول على مواصلة تحسين الخدمات الأساسية في هذه الجزر المرجانية، بدلاً من اتخاذ إجراء آخر لتقرير المصير في المدى المتوسط. فحق تقرير المصير غير كاف في حد ذاته، رغم أنه حق أساسي. والسكان الذين يمارسونه يجب أن تتاح لهم أيضاً فرص التطور بصورة كاملة، وهذا هو الالتزام الذي قطعتة نيوزيلندا على نفسها تجاه شعب توكيلاو.

### جيم - نظر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في المسألة

٤٠ - في معرض تقديم مشروع قرار بشأن توكيلاو أثناء اجتماع اللجنة الخاصة، قال ممثل بابوا غينيا الجديدة إن نص مشروع القرار يرحب بتأكيد حكومة نيوزيلندا أنها ستستمر في الوفاء بالتزاماتها تجاه توكيلاو بكل احترام. ويرحب النص أيضاً بروح التعاون التي أبدتها سائر دول المنطقة وأقاليمها ودعمها لتطلعات توكيلاو الاقتصادية والسياسية، وتنامي مشاركة الإقليم في الشؤون الإقليمية والدولية. وأعاد تأكيد إشادة مقدمي مشروع القرار باستعداد نيوزيلندا للتعاون مع اللجنة الخاصة وبما تبذله من جهود مثالية لمساعدة شعب توكيلاو في مساعيه لإعمال حقه في تقرير المصير.

## دال - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤١ - في الجلسة العامة ٦٢، المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اتخذت الجمعية العامة، بناء على توصية اللجنة الرابعة، القرار ١٠٣/٦٤ بشأن مسألة توكيلاو، دون تصويت.

٤٢ - وينص ذلك القرار في منطوقه على أن الجمعية العامة:

١ - **تلاحظ** أن توكيلاو ونيوزيلندا لا تزالان ملتزمتين التزاما راسخا بالتنمية المستمرة لتوكيلاو لفائدة شعب توكيلاو على المدى الطويل، مع التركيز بصفة خاصة على مواصلة تطوير المرافق في كل جزيرة مرجانية بما يفي بمتطلباتها الحالية؛

٢ - **تلاحظ أيضا** إقرار نيوزيلندا المستمر بالحق الكامل لشعب توكيلاو في اتخاذ إجراء تقرير المصير حين يرى شعب توكيلاو ذلك ملائما؛

٣ - **ترحب** بالتقدم المحرز صوب نقل السلطة إلى مجالس التاوبوليغا الثلاثة (المجالس القروية)، وبخاصة تفويض سلطات الحاكم إلى مجالس التاوبوليغا الثلاثة اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وتولي كل مجلس منها اعتبارا من ذلك التاريخ المسؤولية الكاملة عن إدارة جميع الخدمات العامة؛

٤ - **تشير** إلى قرار مجلس الفونو العام، المتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ عقب مشاورات مكثفة في القرى الثلاث جميعها واجتماع للجنة الخاصة المعنية بالدستور في توكيلاو، أن يبحث رسميا مع نيوزيلندا خيار الحكم الذاتي في ارتباط حر، وإلى المناقشات التي جرت لاحقا بين توكيلاو ونيوزيلندا عملا بقرار مجلس الفونو العام؛

٥ - **تشير أيضا** إلى قرار مجلس الفونو العام في آب/أغسطس ٢٠٠٥ إجراء استفتاء بشأن الحكم الذاتي استنادا إلى مشروع دستور لتوكيلاو ومشروع معاهدة ارتباط حر مع نيوزيلندا، وتلاحظ قيام مجلس الفونو العام بسن قواعد لإجراء الاستفتاء؛

٦ - **تلاحظ** أن الاستفتاءين اللذين أجريا في شباط/فبراير ٢٠٠٦ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ من أجل تحديد مركز توكيلاو لم يحظيا بأغلبية الثلثين من الأصوات الصحيحة التي يشترطها مجلس الفونو العام لتغيير مركز توكيلاو من كونه إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي خاضعا لإدارة نيوزيلندا؛

٧ - **تشيد** بالاستفتاءين اللذين أجريا بكفاءة مهنية وشفافية في شباط/فبراير ٢٠٠٦ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تحت رقابة الأمم المتحدة؛

- ٨ - **تعترف** بقرار مجلس الفونو العام تأجيل نظر توكيلاو في اتخاذ أي إجراء لتقرير المصير في المستقبل وأن تركز نيوزيلندا وتوكيلاو جهودا واهتماما متجددين لكفالة تحسين الخدمات الضرورية والهياكل الأساسية في جزر توكيلاو المرجانية وتعزيزها مما يضمن تحسين نوعية الحياة لشعب توكيلاو؛
- ٩ - **تعترف أيضا** بمبادرة توكيلاو لوضع خطة استراتيجية للتنمية الاقتصادية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠؛
- ١٠ - **تعترف كذلك** بالتزام نيوزيلندا المستمر والمتسق بالوفاء بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لشعب توكيلاو، وكذلك بما يبيده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من دعم وتعاون؛
- ١١ - **تعترف** بحاجة توكيلاو إلى استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي؛
- ١٢ - **تشير مع الارتياح** إلى تأسيس وتشغيل الصندوق الاستثماري الدولي لتوكيلاو لدعم احتياجات توكيلاو المستمرة، وهيب بالدول الأعضاء والوكالات الدولية والإقليمية المساهمة في الصندوق، لتوفر بذلك الدعم العملي لمساعدة توكيلاو في التغلب على المشاكل الناجمة عن صغر الحجم والعزلة وانعدام الموارد؛
- ١٣ - **ترحب** بتأكيد حكومة نيوزيلندا أنها ستفي بالتزاماتها التي تعهدت بها بشأن توكيلاو؛
- ١٤ - **ترحب أيضا** بروح التعاون التي أبدتها الدول والأقاليم الأخرى في المنطقة تجاه توكيلاو وبالدعم الذي توفره لطموحاتها السياسية والاقتصادية ومشاركتها المتزايدة في الشؤون الإقليمية والدولية؛
- ١٥ - **تهيب** بالدولة القائمة بالإدارة ووكالات الأمم المتحدة مواصلة تقديم المساعدة لتوكيلاو وهي تمضي قدما على طريق التنمية؛
- ١٦ - **ترحب** بالإجراءات التي اتخذتها الدولة القائمة بالإدارة لإحالة المعلومات المتعلقة بالحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في توكيلاو إلى الأمين العام؛
- ١٧ - **ترحب أيضا** بالتزام كل من توكيلاو ونيوزيلندا بمواصلة العمل معا لتحقيق مصالح توكيلاو وشعبها؛

- ١٨ - **تطلب** إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل دراسة مسألة إقليم توكيلاو غير المتمتع بالحكم الذاتي وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.
- ٤٣ - وفي الجلسة نفسها، اتخذت الجمعية العامة أيضاً القرار ١٠٦/٦٤ بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي يشير إلى توكيلاو في الفقرة ٦ منه.
-